



Distr.  
GENERAL

A/38/57  
3 January 1983  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

نزع السلاح العام الكامل

تخفيض الميزانيات العسكرية

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي

تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الحالة في الشرق الاوسط

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ،  
وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا  
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن احيل اليكم طي هذا صورة للتقرير الذي قدمه السيد نيكولا وشاوشيسكو ،  
الأمين العام للحزب الشيوعي الروماني ، ورئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، للمؤتمر الوطني للحزب  
في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، والذي يشير فيه الى النشاط الدولي للحزب وللدولة  
الرومانية ، والى أهداف واتجاهات السياسة الخارجية لرومانيا .

وأكون ممتنا لو تكرمتم بالعمل على تعميم صورة التقرير هذه بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية  
العامة تحت البنود المعنونة " نزع السلاح العام الكامل " ، " تخفيض الميزانيات العسكرية " ،

••/••

83-00126

"استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي"، "تسوية المنازعات بين الدول  
بالوسائل السلمية"، "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي"، "الحالة في الشرق  
الأوسط".

( التوقيع ) تيدور مارينسكو  
السفير،  
الممثل الدائم

## المرفق

### النشاط الدولي للحزب والدولة

#### أهداف واتجاهات السياسة الخارجية لرومانيا

##### ١ - التطورات والاتجاهات السائدة على الصعيد الدولي ، تطور الحياة الدولية

طرأت على الحياة الدولية في الفترة التي مرت منذ انعقاد المؤتمر الثاني عشر للحزب تحولات ثورية ووطنية واجتماعية عميقة . وحدثت تغييرات في موازين القوى بين مختلف الدول ومجموعات الدول على صعيد العالم ، وتلك عطية آخذة في الاستمرار . والملاحظ ان حدة التناقضات بين مختلف الدول ومجموعات الدول مستمرة ومتزايدة . وكما ذكرت ، فان التناقض الجديد بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ازداد حدة وأصبح أهم تناقض في عصرنا الراهن . ولقد شهدنا سلسلة كاملة من مظاهر سياسة القوة والتدخل في شؤون الدول الأخرى ، وطرأت منازعات عسكرية جديدة ، وتواعد سباق التسلح ، الأمر الذي تسبب في زيادة العلاقات الدولية سوءاً وتسبب في تفاقم خطر وقوع منازعات عسكرية وحروب ، بما فيها حرب ذرية عالمية . ان تدهور الموقف العالمي وتواعد خطر الحرب ، يزيدان أكثر من أي وقت مضى من ضرورة اتحاد قوى جميع الشعوب الواقعية التفكير ، المعادية للإمبريالية والمحبة للسلم في الكفاح من أجل سد الطريق المؤدى الى حروب جديدة ، والى نشوب حرب عالمية ، وذلك لحماية السلم - وهو الخير الأمثل للشعوب جمعاء ولل البشرية كلها .

ويمكن ان نؤكد بكل الحق ، على أساس التغييرات الكبرى التي طرأت على الحياة الدولية والتغييرات الدائمة في موازين القوى ، ان النظرية القائلة بأنه يمكن منع نشوب حرب عالمية جديدة مازالت صحيحة . وفي الوقت نفسه فان التطورات والحياة ثبثتا مدى خطورة بعض النظريات والأوهام التي توصي بأن الانفراج لا يمكن ان ينحسر وان خطر الحرب قد استؤصل . ونحن نعتقد ان من الضروري ان نعي ان الشعوب يمكنها بتحالفها ان تمنع نشوب حروب جديدة ونشوب حرب عالمية جديدة ، وتضمن عودة سياسة الانفراج ، غير ان من الضروري في الوقت نفسه ان ندرك ان خطر الحرب ، وخطر نشوب حرب عالمية ، مازال قائماً ، وان سياسة الانفراج لم تصبح بعد سياسة لا يمكن ان تنحسر ولم تسد سيادة كاملة .

وطبنا ، انطلاقاً من هذه الحقائق التي تبرز بقوة في مجال الحياة السياسية العالمية ان نستخلص أيضاً النتائج فيما يتعلق بالنشاط الدولي لحزبنا ووطننا . اننا نعيش في عصر المواجهة

بين اتجاهين في العالم . فهناك من ناحية ، السياسة الامبريالية القائمة على القوة وامسـلاء الارادة والتدخل في شؤون الدول الاخرى — والابقاء على مناطق النفوذ واقتسامها — والتسلح ، وهي سياسة تؤدي الى تفاقم خطر الحرب بما فيها الحرب العالمية . وهناك من ناحية اخرى اتجاه يترسخ بقوة نحو تصفية السياسة الامبريالية والاستعمارية وسياسة مناطق النفوذ — والتدخل في شؤون الدول الاخرى ، ونحو بناء نوع جديد من العلاقات بين الدول تقوم على أساس من المساواة ، واحترام الاستقلال والسيادة ، وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى ، ونحو الفناء سياسة القوة واملاء الارادة ، وضمان حق كل شعب في التنمية الحرة المستقلة على حسب رغبته ودون تدخل من الخارج . وهذا الاتجاه آخذ بصورة متزايدة في التوحيد بين عشرات بل بسـين مئات الملايين من الشعوب في كل مكان وبين القوى الواقعية التقدمية ، وجميع الشعوب التي تسعى لنيل الحرية والحياة في سلم ولنيل الاستقلال .

وينبغي ان نكون على وعي بأن المواجهة بين هذين الاتجاهين على الصعيد العالمي ستستمر في الظهور بقوة ولفترة طويلة . ولهذا السبب بالذات يجب ان نعمل باصرار من أجل وحدة كل القوى التقدمية المعادية للامبريالية وكل القوى الواقعية وجميع الشعوب ، بهدف نبذ السياسة التي تدفع بالبشرية نحو حرب مدمرة ، نحو الكارثة ، ومن أجل انتهاج سياسة جديدة تستطيع ضمان التنمية الاجتماعية — الاقتصادية المستقلة لكل شعب من الشعوب ، ومن أجل تعاون متكافئ بين كل الأمم في العالم ومن أجل نصره السلم والتعاون الدولي .

٢ — احلال السلم ، والدفاع عن الحق الأساسي  
للشعب والشعوب في الحياة والوجود الحر  
الكريم — المشكلة الرئيسية في عصرنا

قام حزبنا وولتينا والشعب الروماني ، في السنوات التي أعقبت المؤتمر التاسع ، بنشاط دولي مكثف لتسوية المسائل المعقدة لعالمنا المعاصر لصالح سياسة الانفراج والسلم والتعاون بين الامم . وقد اكدت رومانيا بوضوح ، بنشاطها الدولي الشامل ، ومواقفها التي اتخذتها ازاء المنازعات العالمية ، رغبة شعب رومانيا في العيش في سلم وتعاون مع جميع الامم في العالم ، بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية . وقد ساهم شعبنا مساهمة ايجابية في الجهود التي بذلت لتسوية القضايا الدولية الكبرى عن طريق المفاوضات .

ولدينا تماما كل المبررات التي تجعلنا نؤكد ان النشاط الدولي الذي قام به حزبنا وولتينا يخدم تماما مصالح شعب رومانيا ، والشعوب جميعا ، ويخدم قضية السلم ، والاستقلال الوطني والتعاون بين الدول .

ويجب علينا ، انطلاقاً من خطورة الموقف الراهن ، مضاعفة الجهود وتكثيف التعاون الدولي بهدف القضاء على التوتر ، وحل القضايا عن طريق المفاوضات ، ووقف سباق التسلح والمضي قدماً نحو تحقيق نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي . وان مسؤوليتنا الكبرى ازاء شعبنا تتطلب منا ان نبذل اقصى ما في وسعنا لضمان السلم ولضمان الحق الاسمي للأمم والشعوب في الوجود والحياة والتطور الحر المستقل .

لقد وصلت البشرية الى مرحلة أصبح فيها مستوى التسلح ، ولا سيما ترسانة الأسلحة النووية ، يعرض المدنية ذاتها ووجود المجتمع البشرى للخطر . وهذا هو السبب في ان القضية الرئيسية في عصرنا الحالي هي منع نشوب الحرب وضمان السلم . ويجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى ان نبذل كل جهد ممكن لسد طريق الحرب وضمان السلم . وليس هناك هدف اسمى من تحقيق نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، وضمان أمن كل أمة واقرار السلم العالمي . ويجب ان تبذل كل الجهود التي تتسم بالمسؤولية لوقف سباق التسلح وفتح الطريق نحو نزع السلاح في ظل رقابة دولية فعالة . وقد تقدمت رومانيا في هذا الصدد بسلسلة من الاقتراحات تعبر عن رغبة شعبنا في السلم . وعلاوة على ذلك فهناك اقتراحات هامة أخرى تقدمت بها كثير من الدول الاخرى . ونحن نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي ان يضع هذه الاقتراحات في اعتباره وأن يصاغ بناؤها عليها برنامج لنزع السلاح في ظل رقابة دولية .

ونحن نولي أهمية كبيرة للمفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية بشأن خفض الاسلحة النووية الاستراتيجية . ورأينا هو أنه يجب عمل كل شي من أجل التوصل بأسرع وقت ممكن الى اتفاق بشأن وقف وزع القذائف النووية المتوسطة المدى في أوروبا وبشأن سحب تلك القذائف من أي مكان توجد به . وفضلاً عن ذلك فنحن نؤيد ابرام اتفاق لخفض التسلح في مفاوضات فيينا . وينبغي أن تكون نقطة البدء في تنفيذ نزع السلاح هي ضرورة تحقيق توازن في القوى ليس عن طريق مضاعفة الاسلحة بل عن طريق تخفيضها الى أدنى مستوى ممكن . ان تجميد النفقات العسكرية والانتقال الى تخفيضها يعتبران ضرورة سواً للتقليل من سباق التسلح والاستعدادات للحرب أو لتهيئة الظروف الضرورية للتغلب على الازمة الاقتصادية العالمية وللمعاودة النشاط الاقتصادي - الاجتماعي .

وينبغي اتخاذ تدابير حاسمة للحد من دور التكتلات العسكرية والمضي قدماً نحو تصفيتها وحلف شمال الاطلسي وحلف وارسو في وقت واحد . ومن المهم الى حد كبير في هذا الصدد ، والسبب حين القضاء على التكتلات ، ان تنتقل الدول الأعضاء في الكتلتين العسكريتين ، باتفاق مشترك ، الى خفض النفقات العسكرية بنسبة ٢٠ في المائة عن مستواها عام ١٩٨٢ ، وذلك حتى عام ١٩٨٥ . لماذا أيها الرفاق ؟ لأن حوالي ٨٠ في المائة من النفقات العسكرية ونفقات التسلح يعود الى بلدان هاتين الكتلتين العسكريتين . ولذلك فان تحرك هذه البلدان نحو تخفيض النفقات العسكرية ونزع السلاح سيكون أمراً بالغ الأهمية لتحقيق نزع السلاح ولوقف سباق التسلح .

ونحن نرى أيضا ان من الضروري أن يبدأ حلف وارسو وحلف شمال الاطلسي في اجراء  
مفاوضات مباشرة بشأن نزع السلاح وازالة خطر نشوب الحرب . وينبغي للككتلين العسكريتين  
كخطوة أولى في هذا الاتجاه أن تحدا من أنشطتهما العسكرية .  
ومن المهم للغاية ، لاستئناف سياسة الانفراج ولتخفيض التوتر الدولي ولتعزيز الثقة ،  
اتخاذ ما يلي :

- سحب القوات التي تنتمي الى بلدان الككتلين العسكريتين في الأراضي الاجنبية ؛
- فك القواعد العسكرية في الاراضي الاجنبية ؛
- التعهد رسميا بعدم نشر أسلحة نووية من أى نوع في أراضي دول أخرى ؛
- توفير الضمانات للدول التي ترفض الاسلحة النووية بالألا تستخدم ضدها تـ\_\_\_\_\_  
الاسلحة تحت أى ظرف من الظروف .

ان من شأن قيام دول الككتلين العسكريتين - وهي الدول التي تمتلك أكبر قدر من  
السلاح وتقريبا معظم ترسانة الاسلحة النووية - باتخاذ تلك التدابير ان يسهم مساهمة كبيرة في  
تحقيق نزع السلاح وضمان السلم في العالم .

ان جمهورية رومانيا الاشتراكية تعلن رسميا أنها ستعمل بكل الحزم الواجب في هذا  
الاتجاه .

واقترح ان يتخذ المؤتمر قرارا بابقاء النفقات العسكرية لبلدنا حتى عام ١٩٨٥ عنـ  
مستوى عام ١٩٨٢ . ونحن نأمل أن تتفهم جميع الدول الاعضاء في الككتلين العسكريتين ، وبخاصة  
الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، المسؤوليات الكبيرة التي تتحطمها ازاها الشعوب  
في وقف سباق التسلح وكفالة السلم العالمي وأن تتصرف طبقا لذلك .

٣ - القضاء على التخلف واقامة نظام دولي جديد -  
شرطان أساسيان لتقدم جميع الشعوب  
وللاستقرار الاقتصادى والسياسى فى العالم

وهناك مشكلة أخرى لها أهمية بالغة فى عصرنا وهي التخلف ، والتزايد المستمر فى الفجوة التي تفصل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، وضرورة اقامة علاقات جديدة بين الدول ، واقامة نظام اقتصادى وسياسى دولي جديد .

ان الموقف الخطير الناجم عن الأزمة الاقتصادية وعن سياسة زيادة معدلات الفائدة يتطلب اتخاذ تدابير حازمة لمساعدة البلدان النامية وتمهية الظروف من أجل تحقيق تقدمها الاقتصادى والاجتماعى وذلك عن طريق عقد اتفاقات مناسبة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة .

ويبدو من الضرورى التحلي بروح جديدة عند حل مشكلة القروض التي تمنح للبلدان النامية . ونحن نرى أن من المناسب النظر فى إلغاء ديون البلدان الفقيرة تماما ، وفى حالة البلدان الاقل نموا تخفيض هذه الديون تخفيضا عاما وتقليل الفوائد عليها ومنح البلدان الفقيرة فى المستقبل مساعدات من أجل انمائها الاقتصادى والاجتماعى .

ونحن نرى أن التعاون الاكثر نشاطا فيما بين البلدان النامية يمكن أن يؤدى دورا هاما فى هذا الصدد . فيجب أن تقوم هذه البلدان بتعزيز التضامن والتعاون فيما بينها حتى يمكنها حل بعض مشاكل التنمية بنفسها والتعامل بصورة اجدى مع البلدان المتقدمة النمو بهدف الوصول الى تفهم مناسب والعمل على اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ونحن نرى من الضرورى البدء ، فى اطار الامم المتحدة ، فى العمل على وضع مدونة أو ميثاق بشأن مبادئ العلاقات الدولية . فالنظام القديم المبني على عدم المساواة وقمع الشعوب الاخرى وطفيان الاحتكارات ورأس المال التمويلى ، لم يعد يتفق مع الحالة الراهنة ، فهو يعتبر عقبة فى طريق تنمية الاقتصاد العالمى ويجب استئصاله تماما .

يجب اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يستند الى مبادئ جديدة من المساواة والانصاف والنفذ المتبادل . ويجب أن يكفل النظام الجديد قيام تعاون اقتصادى دولي وتبادل تجارى منصف . وفى هذا الاطار يجب ضمان تناسب عادل بين اسعار المواد الخام واسعار السلع المصنوعة . ان القضاء على التخلف يتطلب من جميع الدول أن يتوفر لها ، فى ظروف مواتية ، طريق للوصول الى التكنولوجيا الحديثة . ويجب أن تفهم البلدان الغنية أنها تتحمل مسؤولية مباشرة عن الحالة الراهنة ، وعن مساعدة البلدان النامية . فان نماء البلدان المتقدمة النموذاته والاستقرار الاقتصادى العالمى ككل لا يمكن

فصلهما عن الحل الواقعي الجريء لمشاكل التخلف ، وعن اقامة علاقات اقتصادية وتجارية مبنية على الانصاف والمساواة والنفع المتبادل .

٤ - تصفية جميع المنازعات وحالات التوتر بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات - شرط حيوى للانفراج الدولى

ايدت رومانيا ، وما زالت تؤيد باصرار ، ازا وجود مناطق مختلفة مفعمة بالتوتر ، انه المنازعات العسكرية بين الدول والعمل على ايجاد حل للمشاكل عن طريق المفاوضات وحدها . ولا شك ان المفاوضات ، مهما كانت مضمينة وطويلة ، افضل بلا شك من أى نزاع عسكرى . فالتخلي عن الطريق العسكرى والتفاوض لا ييجاد حلول لكل المشاكل بين الدول هو شئ يفيد كل شعب ، ويفيد كذلك القضية العامة للسلم والتعاون .

وترى رومانيا ان الهيئات الدولية والامم المتحدة في المقام الأول يجب ان تتخذ موقفا اكثر حزما حتى تسوى جميع المنازعات بهذه الروح . ومن الضرورة البالغة الفاء سياسة مناطق النفوذ والمصالح الفاء تاما .

وينبغي وضع نهاية لسياسات القوى الكبرى وسياسة الهيمنة والتدخل بأى شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية للبلدان الصغيرة والمتوسطة .

ان مصلحة التعاون العالمى تتطلب وضع نهاية للضغوط والعقوبات الاقتصادية ومراعاة الاحترام الكامل لمبدأى المساواة والانصاف في العلاقات بين الدول .

وليس لآى شخص ولا لآى دولة مهما بلغ حجمها أن تتحلل حق ان تملئ على دولة أخرى ما تفعله وما لا تفعله .

ومن الضرورى ان تتوقف سياسات القوة وسياسات املاء الارادة توقفا تاما . وينبغي ان يحترم احتراماً كاملاً حق كل شعب في اختيار الطريق الذى يريده لتحقيق التنمية الاقتصادية - الاجتماعية التى يريدها .

ويجب على جميع الدول والدول الكبرى في المقام الأول ان تفي بالتزامها الرسمي بأن تهتدى في العلاقات الدولية بمبادئ المساواة الكاملة في الحقوق واحترام الاستقلال والسيادة الوطنيين ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمنفعة المتبادلة وأن تحترم هذه المبادئ كل الاحترام .

وتشهد الأحداث والحياة ، على نحو واضح ، انه لا يمكن حل المشاكل المعقدة لحيياة العالم ، كما لا يمكن ضمان قيام علاقات تعاون وسلم في العالم كله الا على أساس هذه المبادئ . وترى



رومانيا نتيجة لذلك ضرورة انشاء جهاز خاص للمساعي الحميدة ، في اطار الامم المتحدة ، يعمل على تسوية الصراعات وجميع المشاكل القائمة بين الدول على نحو سلمي ومن خلال المفاوضات .

ولا ارغب في هذا الصدد سوى ان اشير الى الحالة الراهنة في الشرق الاوسط . فقد خلقت احداث الشهور الاخيرة ، بالإضافة الى اعمال اسرائيل العدوانية في لبنان ، حالة خطيرة للغاية ، كما جعلت ضرورة ايجاد تسوية شاملة في الشرق الاوسط اكثر الحاحا . وقد أُيِّدَت رومانيا ، وتؤيد دائما ، انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ، وحل القضية الفلسطينية على اساس حق تقرير المصير وانشاء دولة فلسطينية مستقلة .

ولقد اثبتت الاحداث التي وقعت في الشهور الاخيرة ، بشكل جلي ، انه يوجد طريق واحد يمكن ان يؤدي الى سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ، وهو طريق المفاوضات ونرى ان من الضروري ، ازاء الحالة التي استجدت ، ان نعمل بحزم على عقد مؤتمر دولي ، تشترك فيه جميع الدول المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ويجب ان تراعى ، في اطار هذه المفاوضات ، جميع المقترحات المقدمة سواء من البلدان العربية او من الدول الاخرى وبالطبع من الاطراف المعنية مباشرة . ويجب في مجال حل مشاكل الشرق الاوسط ، البدء من ضرورة انشاء دولة فلسطينية مستقلة وضمان وجود الدولة الاسرائيلية . وينبغي ان تسود بين هاتين الدولتين ، وبين جميع دول الشرق الاوسط ، علاقات حسن الجوار والتعاون القائمة على اساس احترام الاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

ولا ارغب في ذكر صراعات ومشاكل اخرى موضع نزاع ، ان يجب ، وكرر ذلك ، بذل كل الجهود في سبيل ايقافها وتسويتها عن طريق التفاوض .

ونحن نقدم التأييد الكامل للشعوب التي تكافح من أجل نيل الاستقلال الوطني وتتميمه . ونؤيد كفاح الشعب الناميبي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي تقود هذا الشعب الناميبي ، في سبيل الاستقلال . ونرى حتمية القيام بكل ما يؤدي الى ضمان استقلال ناميبيا ، وبالتالي الى تصفية شكل آخر من أشكال الاستعمار ، ووضع نهاية لسياسة الفصل العنصري والعنصرية بجنوب افريقيا .

ونحن نشهد هذه السنوات الاخيرة ، في حياة العالم ، تجدد نشاط القوى الرجعية الفاشية والفاشية الجديدة في دول مختلفة ، كما نرى اشتداد مظاهر النعرة الوطنية والعنصرية ومعاداة السامية والارهاب . وتبذل الجهود ، على نطاق واسع ، لتضليل الرأي العام وتبرير سياسة التوتير والتسلح وانتهاك حقوق وحرريات الجماهير الشعبية الفقيرة والاستقلال الوطني للشعوب .

ويجد ربنا ان نشير الى ان الدوائر الرجعية الفاشية الجديدة تخفي مقاصدها الحقيقية عن الجماهير والشعوب ، زاعمة انها تدافع عن حقوق الانسان والحرريات الديمقراطية ، بينما هي تنكر في الحقيقة أبسط الحقوق والحرريات للانسان وللشعوب في كل مكان ، بهدف مواصلة سياسة استرقاق الشعوب واضطهادها وفضها والسيطرة عليها .

ويشغل النشاط المبذول ضد البلدان الاشتراكية مكانا هاما في هذا المضمار ، وتجري الاستفادة في هذا الصدد من بعض الأخطاء أو الصعوبات التي تعترض بعض الدول . ونستطيع القول باننا نشهد تصعيدا عاما للنشاط المعادي للاشتراكية والشيوعية ، بوصف ذلك جزءا مكملا لتصعيد سباق التسلح وتقييد الحريات والحقوق الديمقراطية والاعتداءات على استقلال وسيادة مختلف الدول . ومن المعروف ان مناهضة الشيوعية تشكل دائما أحد عناصر كفاح القوى الرجعية والفاشية ، وانها قد فتحت الطريق في الواقع لقيام الفاشية في فترة ما بين الحربين العالميتين ، مما أدى إلى الحرب العالمية الثانية . ويجب لهذا العمل بعزم على شجب سياسة القوى الرجعية والفاشية الجديدة كما يجب العمل من أجل الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان الأساسية - وهي حق في العمل والحرية والكرامة ، وحق الشعوب في الاستقلال .

ولا يمكن لسياسة التضليل والافتراء\* ازاء\* الاشتراكية ان تخفي الحقائق أو ما قد ثبت من تفوق النظام الاشتراكي الجديد . ولا يستطيع أي نشاط تقوم به القوى الرجعية أن يحول دون انخراط شعوب جديدة ، بشكل أو بآخر ووفقا للأحوال الخاصة بكل بلد ، في الطريق الاشتراكي للتنمية . ولا يمكن تصدير الاشتراكية ، كما لا يمكن ، ولا ينبغي ، فرضها من الخارج ، فهي لا تنشأ الا نتيجة عمل القوى الاشتراكية التقدمية الموجودة في كل بلد ، ويجب ان تعبر عن ارادة كل شعب من الشعوب .

ويجب ، في نفس الوقت ، ان نرفض رفضا باتا اي تصدير للثورة المضادة وأي دعم يقدم من الخارج للقوى الرجعية التي تحارب شعوبها نفسها . وينبغي لكل أمة ان تحدد بحرية طريق تنميتها الاجتماعية والوطنية ، وأن تصوغ النظام الذي تختاره ، دون أي تدخل من الخارج .

وباستثناء ما وقع في البلدان الاشتراكية من بعض الأخطاء والمصاعب ، فان الحياة والحقيقة توضحان ان النظام الاشتراكي قد صنف نهائيا الاضطهاد الطبقي والتباين الاجتماعي والوطني ، كما كفل تقدم الشعوب بسرعة في الطريق المؤدى الى تكوين اقتصاد قوى وتحسين أوضاع الشعوب واستقلالها . ويجب ان نعي أن الكفاح ضد الحروب ضد الرجعية والفاشية الجديدة ضد معادات الشيوعية والنصرة الوطنية والعنصرية ومعاداة السامية ، يشكل جزءا مكملا للكفاح من أجل الانفراج ومن أجل السلم ومن أجل الاستقلال ومن أجل التعاون المنصف بين جميع أمم العالم ، دون تمييز على أساس النظام الاجتماعي .

ونحن نعرب مرة أخرى عن تضامننا الكامل مع كفاح جميع الشعوب في سبيل الاستقلال والتنمية المستقلة . ونعتقد ان عصرنا هذا ، وهو عصر تصفية الاستعمار وتحرير عشرات الشعوب ، هو أيضا عصر تعزيز الاستقلال الوطني واقامة دول وطنية جديدة وآم جديدة . واحترام الاستقلال عامل حاسم فيما يتعلق بسياسة السلم والتعاون وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية - الاجتماعية للإنسانية .

ونحن نجهربتضامننا الكامل مع جميع الشعوب التي تختار ، بشكل أو بآخر ، الطريق الاشتراكي للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية . وبشكل ما يديه عدد متزايد من الشعوب من ميول واختيارات اشتراكية سمة أساسية لعصرنا الحالي .

وبين اختلاف طرق وأشكال بناء الاشتراكية ، على نحو واضح سلامة الرأي العلمي الثوري القائل بأن كل شعب يسلك طريق الاشتراكية وفقا للحقائق المادية التاريخية والاجتماعية الخاصة بكل بلد . ويفتح تنوع الأشكال والاختيارات الاشتراكية هذا آفاقا جديدة لكفاح الشعوب من أجل حياة حرة مستقلة ومن أجل حياة أفضل وأكثر عدلا .

هـ - من أجل الأمن والتعاون في قارتنا ، من أجل إخلاء أوروبا من الأسلحة النووية وتوحيد هيا وقيامها على أساس احترام النظام الاجتماعي لكل بلد ، وعلى أساس التعاون المشربين جميع الأمم

عملت رومانيا ، وما زالت تعمل ، بكل ما أوتيت من حزم ، على تحقيق الأمن الاوروبي ، انطلاقا من تراكم قوات عسكرية هائلة وترسانة قوية للأسلحة النووية والتقليدية في القارة الاوروبية ، مما يمثّل خطرا فتاكا بالنسبة لجميع الشعوب ولوجود المدنية وللحياة نفسها في قارتنا وفي العالم أجمع . ونحن نرى كذلك ان اجتماع مدريد ينهضي أن يحقق الغاية منه بأسرع ما يمكن ، لفتح آفاق جديدة للتنمية والتعاون والثقة والأمن في أوروبا .

نحن نؤيد عقد مؤتمر بشأن الأمن والثقة في قارتنا ، ومواصلة الاجتماعات التي بدأت في هلسنكي والتي اتاحت مناقشة الدول الاوروبية للمشاكل المعقدة التي تكثف الحياة المعاصرة في أوروبا وفي العالم كله بغية التغلب على التوتر وتعزيز التعاون .

ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نبذل كل ما في وسعنا من أجل إخلاء أوروبا من الصواريخ المتوسطة المدى ومن الصواريخ النووية ومن أي أسلحة نووية أخرى مهما كان نوعها ، من أجل قيام قارة اوروبية موحدة قائمة على أساس احترام النظام الاجتماعي الموجود في كل بلد ، وعلى أساس الرغبة في التعاون في مجال التنمية الاقتصادية - الاجتماعية لكل امة وفي مجال تسوية المشاكل الكبرى بعالمنا المعاصر ، بما في ذلك مشكلة التخلف ، ابتغاءا لصالح كل الشعوب وللتعاون الدولي .

ومن رأينا ان الوقت قد حان للانتقال الى القيام بأعمال أكثر واقعية من أجل انشاء منطقة

خالية من الأسلحة النووية ومن القواعد العسكرية الأجنبية في منطقة البلقان . فلنحول منطقة البلقان الى منطقة للتعاون السلمي ، ولنقم بتنمية التعاون في سبيل التقدم الاقتصادي - الاجتماعي لكل امة ورفع مستوى رفاة كل شعب ؛ ونحن ، بهذه الروح ، نعلن تأييدنا للمضي دون مزيد من التأخير في الاعداد لتنظيم مؤتمر قمة لدول البلقان ، يكسر لتحقيق هذه الاهداف . وبشكل هذا جزءاً لا يتجزأ من الاعمال التي تستهدف الامن في اوربا ، وساهمة هامة في تحقيق الثقة في القارة ، ان يتضمن الاستجابة لمصالح كل شعب من الشعوب ومصالح السلم والتعاون في اوربا وفي العالم .

٦ - سياسة رومانيا المنطوية على التنمية الشاملة لعلاقات الصداقة والتعاون مع كل البلدان الاشتراكية ، وتوثيق الصلات مع البلدان النامية وبلدان عدم الانحياز وجميع دول العالم دون تمييز على أساس النظام الاجتماعي

علت رومانيا ولا تزال تعمل ، في مجال العلاقات الدولية ، على التنمية المستمرة للتعاون مع جميع دول العالم ، بصرف النظر عن نظامها الاجتماعي . ونحن نبدأ ، في جميع انشطتنا ، من منطلق ضرورة اقامة العلاقات بين الدول على أساس مبادئ المساواة في الحقوق ، واحترام الاستقلال والسيادة الوطنيين ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتبادل المنافع ، وعدم اللجوء الى القوة او الى التهديد باستخدامها .

ونحن ننمي العلاقات مع البلدان الاشتراكية بشكل قوى ، ونولي اهتماما خاصا ، في هذا الصدد ، للصداقة والتعاون مع البلدان المجاورة . ومن رأينا ضرورة تنمية التعاون والتضامن مع جميع البلدان الاشتراكية وذلك بالعمل من اجل تعزيز تضامنها ووحدتها . ونعتقد ان الوقت قد حان للقيام باعمال اكثر تصميمًا بغية التغلب على بعض الخلافات واعادة تأكيد التضامن والتعاون ، مما يفيد كل بلد من البلدان الاشتراكية وجميع الدول الاشتراكية وقضية السلم والتعاون الدوليين .

ونحن نعلق اهمية كبيرة على اقامة علاقات واسعة مع البلدان النامية كما نقوم بتنمية هذه العلاقات . ونعتقد ان هذا عامل هام في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار ، ومن اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومن اجل اتخاذ سياسة تستهدف السلم .

ونقوم كذلك ، بروح مبادئ التمايش السلمي ، بتنمية العلاقات مع البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو ، ومع جميع دول العالم ، بغض النظر عن نظامها الاجتماعي . ومنطلقنا ، في علاقاتنا مع جميع دول العالم ، ان اختلاف النظام الاجتماعي والمفاهيم السياسية أو الفلسفية لا ينبغي أن يشكل عقبة في طريق اقامة تعاون دولي واسع مستند الى المساواة والاحترام والمنافع المتبادلة .

ونعتقد ان كل بلد ، سواء كان كبيرا ام صغيرا ، يجب ان يظطلع بمسؤوليته عن حل المشاكل العالمية والمساهمة بفعالية في ايجاد حلول تتفق مع مصالح كل امة ، واستحقاقه الكامل لذلك .

ونحن نولي اهمية كبيرة لدور حركة بلدان عدم الانحياز . وينبغي ، في تقديري ، عمل كل ما يمكن للتغلب على بعض الخلافات ، حتى يكون اجتماع نيودلهي ، في ربيع عام ١٩٨٣ ، تعبيرا قويا عن وحدة وتضامن هذه البلدان وتعبيرا عن تصميمها على تنسيق جهودها بغية حل المشاكل المعقدة للحياة الدولية وبغية ضمان سلم واستقلال الشعوب .

ومن الضروري منح دور اكثر اهمية للامم المتحدة ولسائر الهيئات الدولية في مجال العمل الديمقراطي لجميع مشاكل الحياة السياسية العالمية .

-----